دولة ليبيا

الهيئة العامة للمعلومات

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية

تحديات التنمية في ليبيا

الملخص التنفيذي

2018

التقرير الوطني الخامس
للتنمية البشرية

تحديات التنمية في ليبيا

الملخص التنفيذي

تقديم

يسر الهيئة العامة للمعلومات، أن تصدر الملخص التنفيذي للتقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018م، الــذي يحمل عنوان (تحديات التنمية في ليبيا).

يتنــاول التقريــر، بالدراســة والتحليــل، الأداء التنمــوي ورصــد الصعوبــات والتحديات التي تواجــه التنمية في ليبيا ولاســيما التــي أفرزتها الظروف الاســتثنائية التي مرت بها الدولة خلال فترة إعداد التقرير، ويحاول التقرير استشــراف المســارات المحتملة للتنمية البشرية المستقبلية والدفع باتجاه تجاوز تلك التحديات، من خلال تبني نموذج مــا يعرف بالدولة التنموية والتخلي عن نمــوذج الدولة الريعية، وخلق ثقافة المبادرة وفــرص العمــل، وأحقيــة الجميع فــي التنمية مشاركة في صنعها واستفادة من عوائدها، وترقية المستويات المعيشية والخدمات والمرافق ونظم التعليــم والرعايــة الاجتماعية والنظــم الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي والعدالة والإنصاف والأمن والســيادة الوطنيــة، وذلك من أجل فتح آفاق واســعة لتحســين الأداء الاقتصادي وتحسين جودته ســواء في مكوناته الانتاجية أو على مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للمواطن.

يتألــف التقرير من ســتة فصــول، ويتضمن تغطيــة، لواقع الأداء التنموي في الاقتصاد الليبي، الســكان وتحديات التنمية، الاستقرار السياسي والإداري، الموارد وإعــادة والإعمار وتحديات التنمية، الأوضاع الاجتماعيــة وتحديات التنمية والبناء المعرفي وتحديات التنمية.

الجدير بالذكر أن التقرير الوطني الخامس للتنمية البشــرية 2018، يعد الخامس في تقارير التنمية البشــرية التي تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات منذ العام 1999م، ويهدف إلى تقييم نشاطات دولة ليبيا في مجالات التنمية البشرية واستدامتها وتوجهاتهــا ورصــد الأداء التنموي فــي ما تم تحقيقــه وما تعذر وحال التنمية عموماً من حيث مواطن القــوة والإمكانيات والصعوبات والفرص والتوجهــات، في إطار موضوعــي تحليلي وفق معايير ومناهج البحــث العلمي، ويتضمن عديد الجداول والإحصائيات والرسوم التوضيحية، التي توفــر معطيــات إحصائيــة تهــم الباحثيــن والمتخصصين والمهتمين بالشــأن الوطني. وفي هذا الإطار يسر الهيئة العامة للمعلومات أن توفر نســخة للتحميــل المجاني من التقريــر الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018م عبر موقع الهيئة علــى شــبكة المعلومــات الدوليــة "الإنترنت" www.gia.gov.ly

د/ عبد الرؤوف علي البيباص
رئيس لجنة إدارة الهيئة العامة للمعلومات
المنسق العام للتقرير

الملخص التنفيذي

ليس من اليسير التحديد الدقيق والقاطع للتحديات الحقيقية للتنمية، سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وسلوكية، وتعدد موضوعاتها، ونتيجة لذلك فقد وقع الاختيار على عدد محدود من العناوين رأت لجنة إعداد التقرير أن تكون هي الأكثر أهمية وأولوية لفرز أهم التحديات للتنمية في الظروف الراهنة التي تمر بها دولة ليبيا. وهذه العناوين هي:

- واقع الأداء التنموي للاقتصاد الليبي.
- النمو السكاني والتحولات الديموغرافية.
- الواقع السياسي والإداري وحفظ الأمن.
- الموارد وإعادة الإعمار.
- الأوضاع الاجتماعية.
- البناء المعرفي وتعزيز قدرة العنصر البشري.

وبما أن كل عنوان تضمن مجموعة من الموضوعات باستثناء العنوان الأول، فقد بلغ مجموع هذه الموضوعات تسعة عشر موضوعاً، وبذلك رأت لجنة إعداد التقرير أن الموضوعات كثيرة ومن غير الممكن صياغتها في تقرير واحد، حيث أنه سيكون أكبر مما هو معتاد في مثل هذه التقارير، ومن ثم قررت الآتي:-

أولاً: الإبقاء على عدد معين من العناوين.

ثانياً: اختصار البعض الآخر.

ثالثاً: الاحتفاظ بأخرى كأوراق مرجعية للهيئة في دراساتها وبحوثها كذلك للنشر بمجلة الهيئة الفصلية.

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت فريق البحث في الحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والشاملة والحديثة، بسبب انقسام مؤسسات الدولة وضعف إمكانياتها في جمع وتوثيق ما هو متوفر من بيانات، وقلة البحوث والدراسات الميدانية خلال السنوات الأخيرة، وغياب روح التعاون الثنائي بين الإدارات الفنية بمؤسسات الدولة، إلا أنه ومن خلال المثابرة والرغبة الأكيدة في إنجاز شيء ما لصالح الوطن والمواطن أينما يكون على الأرض الليبية، ويكون عوناً لراسمي السياسات ومتخذي القرارات في ما يلزم من رسم خطط وبرامج تنفيذية تنموية تعزز الأداء التنموي للاقتصاد الليبي، وتتجاوز الاخفاقات التي عانى منها طيلة السنوات الماضية من خلال عملية تطوير شامل للاقتصاد الوطني ووضعه على أساسات صحيحة وضمان نموه المستدام، وزيادة قدرته التنافسية، وتكيفه لمقتضيات المرحلة الراهنة والمقبلة وفي ضوء استيعاب كامل لطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية.

وكنتيجة للجدية في إنجاز المهمة وللجهود الطيبة الصادقة، فقد تم تحدي كل الظروف والصعوبات من قبل العاملين بالهيئة العامة للمعلومات واللجان الفنية وفريق الخبراء ولجنة إعداد التقرير، فتم بعون اللَه، الحصول على قدر واسع من البيانات والمعلومات الإحصائية من المصادر المحلية والدولية، التي وظفت في عمليات التحليل المعمق وفقاً لمنهج التحليل

الرباعي لأجل استخلاص أهم النتائج الإيجابية والسلبية لواقع الحال المعاش في موضوعات التقرير، واقتراح كيفية تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات وكيفية الحد من تأثيراتها على الأداء التنموي للاقتصاد الوطني.

واعتماداً على ما تم التوصل إليه من نتائج، واستناداً إلى عوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تم فرزها من خلال التحليل الرباعي لفصول التقرير في الميادين ذات العلاقة، فقد تضمنت فصول التقرير مجموعة من المشاهد التي ستساهم في تحديد أولويات التنمية وإعداد الخطط والبرامج التنفيذية للرفع من مستوى الأداء للاقتصاد الوطني، مما يتوجب على الأجهزة التنفيذية بعد تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن وتوحيد مؤسسات الدولة وسيطرتها على كل مقومات حياتها وسيادة القانون وترسيخ العدالة الاجتماعية وتطبيق أسس المساءلة والشفافية في إدارة المال العام من خلال إعداد الخطط والبرامج التنفيذية، تفعيل ما تم طرحه من مشاهد في هذا التقرير، على أن تتضمن تلك الخطط والبرامج قائمة أولويات التنفيذ من أدوات ووسائل تفعيل تساهم في التنفيذ، ووضع الضوابط القانونية والتنظيمية والرقابية لإدارة المال العام.

وتعميماً للمنفعة العامة، وتيسيراً للجهات ذات العلاقة والمهتمين، في الوصول لما تم طرحه في هذا التقرير من مشاهد نقدم ملخصاً لأهم المشاهد الأساسية حسب موضوعاتها، وهي:

أولاً- تعزيز الأداء الاقتصادي:

نعلم بأن حلول المشاكل الاقتصادية تتطلب أولاً وقبل كل شيء استقرار سياسي، إذ أن التوقعات والتنبؤات الاقتصادية يجب أن تتوفر لها بيئة سياسية وأمنية مستقرة، وما نشاهده في ليبيا منذ عام 2011 هو عدم وجود استقرار سياسي وأمني وانقسام في مؤسسات الدولة.

- إذا توفر الاستقرار السياسي، فإنه بالإمكان إجراء التوقعات المستقبلية لاتجاهات المؤشرات الاقتصادية الحاكمة في الاقتصاد الوطني، ومن ثم وضع الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى إخراج الاقتصاد الليبي من وضعه المتردي والمتراجع حالياً، ويمكن للدولة عند ذلك اختيار السياسات المالية والنقدية والتجارية المناسبة لخفض معدل البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية وتمكنها من منافسة السلع والخدمات الأجنبية في السوق المحلية والخارجية.
- كما يمكن خفض معدل التضخم باتباع سياسة نقدية مناسبة تؤدي من ناحية إلى خفض عرض النقود، وتؤدي من ناحية أخرى، إلى توفير السلع في السوق عن طريق مخصصات مناسبة من العملات الأجنبية لاستيراد السلع التي تسد حاجة الطلب المحلى عليها.
- كما يجب أن يصاحب ذلك سياسة تجارية لمنع إعادة التصدير لهذه السلع والتحكم في عمليات التهريب للخارج والحد منها.

ويمكن تطبيق سياسة مالية تهدف إلى ترشيد

الإنفاق من ناحية وتفعيل جباية الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب غير المباشرة التي لا تجبى الآن بسبب المشاكل الإدارية من ناحية أخرى.

- بالإضافة إلى ذلك كله يجب تشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاع الصناعة والخدمات والسياحة وغيرها من المجالات الإنتاجية حتى يمكن تنويع مصادر الدخل وخفض اعتماد الاقتصاد الوطني على الدولة أو قطاع النفط تحديداً.

ثانياً – مشاهد النمو السكاني وتحديات التنمية:

المشهد الأول	المحافظة على مستوى الخصوبة الحالي بما يضمن تحقيق نمو سكاني متوازن ومقبول يحافظ على تجديد المجتمع وتطوره.
المشهد الثاني	توفير المناخ المناسب للشباب للعمل بما يساعدهم في الحصول على العمل والزواج وتكوين الأسرة.
المشهد الثالث	الحد من الفراغات الديموغرافية والعمل على إعادة توزيع السكان من خلال اعتماد مفهوم التنمية المكانية المتوازنة.
المشهد الرابع	وضع آلية مناسبة لجمع البيانات والمعلومات عن السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، ووفق دوريات محددة وثابتة ، باستخدام التقنيات الحديثة التي توفر البيانات والمؤشرات الإحصائية عن السكان بشكل دوري مستمر.
المشهد الخامس	وضع برنامج لتمكين الشباب من المساهمة الفعالة في الإنتاج وتسهيل فرص العمل لهم بما يجعلهم قادرين على الحصول على العمل اللائق بهم وتوفير الدخل الجيد لأسرهم من خلال: • توفير القروض التي تساعد الشباب على إنشاء المشاريع المناسبة لهم والمدرة للدخل والاستثمار. • مراقبة أسعار السلع والخدمات وتحديد الأسعار بما يناسب المستهلك الليبي ويحول دون عمليات التهريب للسلع. • تنظيم ومراقبة الهجرة غير القانونية. • نشر الوعي وثقافة العمل والإنتاج.

ثالثاً – مشاهد الهبة الديموغرافية وتوظيف العائد الديموغرافي:

إن السؤال الأساسي والتحدي الكبير هو كيفية الاستفادة من تغير الهيكل العمري للسكان في تعزيز التنمية المستدامة (العائد الديموغرافي). العائد الديمغرافي يجب أن يكون هدفاً لمشروع تنموي يقوم بالأساس على تحقيق أربع أهداف تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتتحدد هذه العوائد في صحة وحياة الأطفال والتعليم والاستقرار السياسي. ويرتبط احتمال حصول البلد على مكاسب كبيرة في كل قطاع من هذه القطاعات الأربع على التغير الذي يحدث في هيكله العمري، وهذا يتطلب بيانات ومعلومات ذات نوعية خاصة وحديثة وسريعة وموثوقة وأكثر تفصيلاً لتقييم الفرص والمخاطر وتقديم التوصيات.

لا يمكن لأي بلد أن يصل إلى هذه البنية السكانية إلا بانخفاض الخصوبة بدرجة كبيرة، مدفوعاً بزيادة استخدام تنظيم الأسرة الطوعي، مع فهم أفضل للفوائد المحتملة

لتغيـــر الهيـــكل العمـــري عبر أربـــع قطاعات إنمائية رئيســـية تمكن صانعي السياسات عبرها من توجيه الاســـتثمارات بفعالية في مجال تنظيم الأســـرة وتحويل العبء الديموغرافي الناجم عن الزيـــادة الســـكانية إلى هبـــة ديموغرافية ويرتبط كذلك بقدرة البلد على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل وزيادة الطاقة الاستيعابية لأسواق العمل، لتعزيز التحول الديمغرافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً – مشاهد الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية:

ما يلي هي استحقاقات يتوجّب على المسئولين في الدولة الليبية التصرف حيالها بحكمة، لتعزيز الاســـتقرار السياســـي ومن ثم الأمـــن الذي هو أكسجين الاقتصاد والتنمية.

• لم تكـــن العوامل العِرقيـــة أو الإقليمية في ليبيا وفـــي أي يوم من عوامل القلق في توزيع عائدات الموارد الطبيعية، لذا يتوجّب الحفاظ على وجود سياســـات توزيع عادلة بين شـــركاء الوطن، لأن غياب المســـاواة فـــي توزيع منافـــع التنمية بين المناطق لا يمثل فقط عائقاً للتنمية المستدامة، بل يحُول دون إقامة نظام سياسي تعدّدي ومستقر.

• البعد عن ترســـيخ مبدأ القبلية وتكريس السلطة في يد قبائل بعينها، بل يجب تعزيز هوية المواطنة والإنتماء إلى ليبيا لتجد كافة القبائل نفســـها في الســـلطة، الأمر الذي يغلق أبواب الفتنة، ويؤدي إلى استقـرار سيـاســـي يُبعد ليبيا عن إشكاليات الصراع وعدم الاســـتقرار، الـــذي عادة ما يرتبط بالروابط والتفاعلات العِرقية والعنف السياسي المصاحـــب للتحـــول الديمقراطـــي.

• العمـــل علـــى تعزيز السياســـة التعليميـــة التي انتهجتهـــا الأنظمة الســـابقة في ليبيـــا، لدورها الإيجابي في تنمية الشـــعور الوطني، وترســـيخ الإحترام المتبادل والســـلم الاجتماعي بين أفراد المجتمع الليبي بأطيافه المتنوعة، ومن ثم تأكيد استقرار الدولة الموحّدة.

• على الرغم من الاســـتقرار السياســـي والوحدة الوطنية اللتين قامـــت عليهما ليبيا منذ قيامها في عـــام 1951 الإ أنها مازالت تواجه إشـــكاليات التوزيع العادل للموارد الوطنية بما يتوافق مع مبدأ التنمية المحلية على المســـتوى الوطني وبشكل متوازن للمناطق وفق المســـاحة وعدد الســـكان والموارد المحلية.

• إن تفشّـــي الفقر بيـــن أفراد المجتمـــع الليبي وتغلغله قد تســـتغلّه حركات متطرّفة في المنطقة في تجنيد الفئات المحرومة، الأمر الذي قد يهدّد التعايش الســـلمي والاســـتقرار السياســـي، في أعقـــاب ما قد يكون لحظة فارقة في تاريخ ليبيا. فالتاريخ لم يضمّنا إلى صدره فحسب بل وضعنا على الساحة العالمية وسلّط علينا الأضواء، فيحق لليبيا أن تتحوّل من التســـلّط والفساد الذي ولّد جميع أشـــكال الفـــوارق، إلى بلـــد الدفاع عن الحرّيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

• القدرة على الحفاظ على النظام لا تعنى وجود استقرار سياسي، فكل الأنظمة السّلطوية تفرض نظامها على شعوبها بما يجعل الأوضاع القائمة مســـتقرة، لكنه استقرار ســـلطوي غير تنموي، سرعان ما انهار لأدنى هزة سياسياً، وحدث هذا

الشيء نفسه مع أنظمة الاستبداد السياسي في بعض الدول العربية عام 2011، عندما خرجت ثورات الشعوب العربية من دولٍ كانت تبدو مستقرة سياسياً.

• ليبيا في حاجة ماسّة إلى إعادة الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وهو ما يحتاج إلى مبادرات حقيقية وشجاعة لتهدئة الشارع وكسب ثقته، من خلال انفتاح مُمهّد لإصلاحات حقيقية لبناء أمن واستقرار قائمين على تناغم بين السلطة والمجتمع، وليس الاستكانة إلى أوهام المقاربة الأمنية التي لا تنتج إلا ضدها.

• تعتبر مؤشرات إدارة الحُكم Governance مقوّمات أساسية لا يصح تقييم أي نظام حُكم دون الرجوع إليها، لمقاربتها بما هو قائم من تشريعات وأدوات رقابية وفاعلية المجتمع المدني، لتُصبح فيها هذه المؤشرات على درجة كبيرة من الأهمية للأمم المتحدة ومنظماتها، لكونها تساعد على مقاربة الواقع، فتقيس مستوى المساءلة والاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة ومصداقية الرقابة وسيادة القانون، وأيضاً مراقبة الفساد.

لا تقوم الديموقراطية على نفي الخصوم بل على أساس التنافس معهم عن طريق المواجهة السياسية، وقبول فكرة أن المنتصر السياسي لن يكون كذلك ويتربع على سدة الحكم مدى الحياة، ولا يمكن إرساء مؤسسات شرعية في ظل غياب عدالة التوزيع لمنافع التنمية الكفيلة بتقليص اللامساواة. ولكون غالبية البلدان النامية تواجه إشكالية التفاوت الجهوي في الانتفاع بفوائد التنمية، الذي يؤدّي إلى نزاعات اجتماعية دائمة تهدّد الاستقرار السياسي والاقتصادي، لذا فإن الضرورة تستدعي جعل التقليص من الفوارق الجهوية هدفاً اقتصادياً واجتماعياً، ومقاومة الفروق الاجتماعية وجميع أشكال التمييز الجغرافي قضية تندرج ضمن السيادة الوطنية للدولة بالمحل الأول، لأن الفوارق الجهوية لا تُهدّد النمو الاقتصادي فحسب، بل تُهدّد الاستقرار السياسي أيضاً.

خامساً – مشاهد الاستقرار الإداري (الفساد والتوظيف):

لقد ازداد حجم الفساد في ليبيا في ظل التلكّؤ في اتخاذ ما يستوجب ردعه، وامتدّ إلى حلقات كثيرة في المعاملات اليومية والإدارة بشكل يهدّد مستقبل المجتمع الليبي ويدعو إلى القلق والفزع، فإذا كانت فكرة مكافحة الفساد تتمحور حول تتبّع مواطنه في مؤسّسات الدولة المختلفة، والعمل على مواجهتها بشتى السبل، فإنه يتوجّب فتح العيون واسترعاء الاهتمامات، تجاه واقع قد يكون غائباً عن الفهم أو التصورات، فمعالجة الفساد تستدعي منهجية شاملة تستهدف مُحاصرته والتعامل مع مُسبّباته، منهجية تستند إلى ما يلي:

• يجب تفهّم أن الفساد هو إخلال بمُدوّنة السلوك الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية لتحقيق منفعة خاصة خارج القانون والقيم الإنسانية، واستخفاف بالمسؤولية وخيانة الأمانة، وطعن في خاصرة الدولة وتلاعب

بمصالحهـــا وقيمهـــا. عليه، فـــإن المراوحة في التعاطـــي مـــع تقارير الأجهـــزة الرقابيـــة، وهيئة مكافحة الفســـاد ومـــا تقتضيه الاتفاقيـــة الدولية لمكافحة الفســـاد، وســـلطة تشـــريعية وتنفيذية عندهما الرؤية وإرادة الفعل وكأنها غائبة في هذا الشـــأن، ما هـــو إلا تهاون حيال ملف الفســـاد وهروب من المواجهة، بل جريمة بحق الوطن.

• الفســـاد الإداري هو أصل كل فساد في جميع القطاعات، فهو إما لخلل في التشريعات الإدارية المالية، أو لسوء مُمارسات من القيادات الإدارية والإداريـــين، والملاحظ علـــى الإدارة الليبية، أنِه انتمـــى إليها مـــن لا يمُت إليهـــا بصلة من بعض القياديـــين والموظفين الذين لا ذمّة لهم بل نزعوا المواطنة من قلوبهم،واستسْـــلمت لسوء التنظيم وأبقت على عدم التطويـــر لهياكلها، الأمر الذي أطال من إقامة الفســـاد في ليبيا، وفق ما كشفت عنه نتائج تقارير مؤشـــر مدركات الفســـاد منذ سنوات عديدة خلت.

• السبب الرئيس لأمراض الإدارة الليبية هو وجود تشـــريعات مُتضاربة عديدة، أضرّت بالقطاعات الخدميـــة والصناعيـــة فأدّت إلى فقـــر دمّ إداري بأجهزتهـــا الإدارية، أجهزة تأصّل فيها الفســـاد وأجهـــزة لا تعترف بقيمة الوقـــت وتفقد القدرة على الاتقان، أجهزة لا تؤمن بالشفافية ولا تضع ضوابط للمســـاءلة، أجهزة تقـــوم على اللامبالاة وغيـــاب الانضبـــاطية وضعـــف الإطار القانوني للعمـــل، أجهزة لا يزال كـــل مدير فيها يبدأ كل شيء من عنده! إنها أنيميا إدارية وضعت ليبيا في حالة من التخلف وتفشى الفساد، لتكون مرتبتها فى ذيل قائمة سلّم الفساد.

• إن مهمّـــة تطهير ليبيا من الفســـاد تبدأ بإدراك المشـــكلة، وإقصـــاء كل المتورّطيـــن أيّاَ كانت أسماؤهم ومراكزهم الوظيفية، فيكفي أنهم جزء مـــن تراكمات الفســـاد فـــي البـــلاد وتورّطها فيه، وتحسين مستويات الدخل وتجويد التعليم، وإلحاق مادة الشـــفافية بالمقررات الدراسية المعتمدة ليصبح المواطنون أكثر تسامحاً وتتزايد مطالبهم بضرورة تقديم الخدمات العامة الأساسية بشكل شفاف وقانوني، وبتوزيع عادل للموارد وتكافؤ الفرص.

• إن الفســـاد ظاهرة اجتماعيـــة ذات صلة وثيقة بالســـلوك، لذا، يتوجب توجيه الخطاب الديني، من خـــلال الوعظ والإرشـــاد الدينـــي وخُطب الجُمعة والأعياد الدينية، نحو التركيز على إحياء الضمير بهـــدف التفريق بين الحـــلال والحرام، بالاستناد إلى مقاصد الشريعة وتعاليمها الحاكمة في الحـــث على محاربة الفســـاد، للوصول إلى نوع من الإدارة بالضمير Management by Conscience، وهـــي من أفضل الأساليب لمكافحة الفساد. كما أنه ظاهرة اجتماعية محلية المُنطلق، تســـتوجب الاستعانة بخبراء ومختصين محلييـــن، يلاحظون المُعاناة اليوميـــة في البـــلاد المصـــابة بفســـاد كارثي،

وذلك بهدف التشخيص الدقيق لإنقاذ المجتمع من براثن الفساد.

وهو أيضاً جريمة سرّية المسْلك، يصعب في كثير من الأحيان الاستدلال عليها من خلال الوسائل التقليدية للإثبات والتحقيق، لذا، يتوجب تفعيل المقولة القانونية، من أين لك هذا؟

• ضرورة إخضاع أعمال الحكومة والمؤسسات الوطنية للمساءلة والشفافية مع المشاركة الرقابية للمجتمع المدني في هذا الشأن، بإعتبار أن الديموقراطية أفضل سبيل لتقليص الفساد والحد منه.

• تتطلّب مواجهة الفساد، وجود سُلطة قضائية مستقلة فاعلة، وفصل بين اختصاصات السلطات لتعزيز مصداقية الدولة، وتعزيز آليات الرّصد والعقاب المتعلقة بعمليات الفساد، ووجود أجهزة أمنية قويّة قادرة على تنفيذ الأحكام القضائية، الصادرة بشأن مُمارسات الفساد على مختلف المستويات، وهي أمور لم يُسعفها الحظ أن تكون على أرض الواقع، لا في عهد ما قبل ثورة فبراير، ولا بقيامها وحتى تاريخه.

• كثيراً ما تكفل المصالح الشخصية سن التشريعات التي تُرسّخ مكاسب أصحاب هذه المصالح. لذا، يتوجّب على الدولة الليبية إدراك القدرة التدميرية للفساد، والعمل على قطع دابر بواعثه دون مواربة.

إن ليبيا بحاجة إلى تغيير فكري على الصعيد الإداري لتعديل الموازين الحالية، والتغيير من إدارة تخضع لمواقع النفوذ، إلى إدارة نهجها القانون وعدم التفريط في مصالح المواطنين، والحرص على حركة الاقتصاد، والتغلب على شبكة المصالح العنكبوتية التي تقف حائلاً أمام توجهات الإصلاح والتطوير.

• إن مواصلة ملاحقة المفسدين ومحاسبتهم ومنع المصالح الشخصية من السيطرة على الهيئات، هي عملية تتضمن ترسيخ الأخلاقيات داخل المؤسسات البيروقراطية التي تتزايد فيها احتمالات الفساد، وهو أمر ليس بالهيّن بل يُشكل التحدّي الأصعب الذي على الدولة الليبية مواجهته، من أجل تحقيق الحلم الليبي بأن برامج مكافحة الفساد تسير على النهج المأمول.

لذا، فإن مواجهة الفساد تتطلب، إصلاح الأجهزة الإدارية وتطويرها، وتنمية السلوكيات والأخلاق الحميدة، ووضع ضوابط للمساءلة، وإنصاف الأجور والحوافز، وتقييد المحسوبية السياسية في التوظيف والترقية.

• أية دولة ينهش الفساد بنظامها المدني وتنتشر فيها المحسوبية-كالحالة الليبية-يجب التأكيد على فصل الإدارة عن السياسة-كما الحال في النظام الأميركي الفدرالي-من خلال تفعيل قوانين السلوك والعقوبات القانونية التي تقف وراءها.

كما يقع العلاج في الشفافية الإدارية والمالية والمحاسبة والمتابعة، واختيار ذوي الأمانة

عند التوظيف، وتطوير أنظمة المعلومات والتدقيق، وأن تكون المكافآت مجزية والعقوبات رادعة.

• من آليات مكافحة الفساد ميكنة العمل كي يتمكن المواطن من تقديم معاملاته الحكومية وإنهائها دون حاجة للاتصال بأي شخص أو زيارة أي موظف حكومي. ونرى أنه بإمكان حكومة مستقرّة عمل ذلك في غضون 3 إلى 5 سنوات لو توفّرت الإرادة السياسية الصادقة والإدارة المخلصة الكفؤة.

• لقد آن الأوان للقضاء على الفساد وتخليص المجتمع من مرتكبيه، لأن ذلك يساعد على تقوية النسيج الاجتماعي، ومتانة الوحدة الوطنية، وتنمية حركة سياسية واجتماعية. ويجب ردع المزوّرين كما المفسدين الذين يتلاعبون بأموال المرضى والجرحى،ومحاكمتهم على جرائمهم في حق الشعب الليبي، بدلاً من إبقائهم في مناصبهم أو إحالتهم على التقاعد.

• يرى أغلب الناس أن التنمية تُقاس على أفضل وجه وفقاً لكمّ التغيير، مثل المكاسب في متوسط الدخل، أو متوسط العمر المتوقع، أو عدد سنوات التمدْرُس.

والواقع أن مؤشر التنمية البشرية، يجمع بين الإحصاءات الثلاثة لتصنيف الدول نسبة لبعضها البعض، غير أن ما لا يدركه كثيرون أن هذه المقاييس بالرغم من كونها مفيدة لا تنبئنا بقصة التنمية كاملة، وبذلك لا يجب الاستناد إليها وحدها بالمُطلق.

• هناك عشرات آلاف من الطلبة في بعثات تعليمية بالخارج دون آليات متابعة فعالة، وقد لا تكون تخصّصاتهم متناغمة واحتياجات المجتمع، وربّما يدرسون في جامعات غير مُعتبرة، وبالتالي سوف لن يُحدث خريجوها التنمية المأمولة. لذا، تجب متابعتهم، كما تتوجّب إعادة النظر في توظيف أصحاب الشهادات العليا المزورة التي تدور حولها الشبهات، خصوصاً عند ربطها بالجامعات المانحة لها وتوقيتها، ومدى مشغولية من تحصّل عليها وارتباطاته وتحصّله المفاجئ عليها، إنها شهادات لا تُحدث تنمية.

• تجدر الإشارة إلى ضرورة الأخذ بالاقتراحات التي جاءت في تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، التي تضمنت، ضرورة إجراء إصلاحات كفيلة بإزالة اختلال الثروة والسلطة، ومحاسبة أصحاب المناصب المُفسدين، وفرض عقوبات على المتواطئين في التهريب عبر الحدود، وإيقاف حالة الإفلات من العقاب، وتمكين المواطن بأن يمتلك رأياً مؤثراً على القرارات التي تمسّ حياته. مع الأخذ في الاعتبار، أن الإصلاحات التكنوقراطية الجزئية مثل سنّ التشريعات، غيركافية وحدها لمكافحة الفساد.

سادساً – مشاهد الموارد النفطية وتحديات التنمية:

مما لا شك فيه، يعتمد مستوى الإيرادات الليبية من النفط على ثلاثة عوامل هي:

• أولاً: كمية النفط الخام المصدر، وهذا يعتمد على اعتبارات وتوازنات السوق العالمي وحصة ليبيا في ذلك.

• ثانياً: سعر النفط الخام بالسوق الدولية.

• ثالثاً: تكلفة استخراج النفط من الأرض.

وحيث أن العاملين الأوليين خارج نطاق قدرة الدولة الليبية، الأمر الذي سيفرض بالضرورة إجراء مراجعة واسعة للسياسات النفطية وسوف ينعكس هذا على كافة السياسات الأخرى ومن المؤكد أن يكون له أثر كبير على جهود التنمية الاقتصادية علي وجه الخصوص. وبحسب الحدود المرجحة لسقف الإنتاج الليبي الذي ستسمح به اعتبارات وتوازنات السوق العالمي، فإن تحقيق الإيرادات النفطية اللازمة للتنمية سيملي سياسات مختلفة تتركز على:

• تقليل تكلفة البرميل.

• استبدال الوقود النفطي لمحطات الكهرباء بوقود غازي.

• التوسع في الصناعات البتروكيميائية.

• تحديث المصافي القائمة.

• هامش الحرية للشركات العاملة في قطاع النفط الليبي في شأن جهودها في هذه الخيارات حيث أنه لن يعود واسعاً كما كان في السابق بل ستكون مطالبة بمستهدفات كفاءة وأرقام معلنة لتكلفة البرميل والمسؤولية الاجتماعية ومنع حرق الغاز تلتزم بها الشركات أمام المالك المتمثل في المؤسسة الوطنية للنفط.

• المساعي في هذا الاتجاه يمكن أن تتخذ مسارات عديدة كما يلي:

رفع كفاءة التشغيل والإدارة:

• توجيه الشركات بضرورة تحديث أنظمتها وإعداد أدلة موثقة بكل إجراءات العمل والتقيد بها وفق معايير التخطيط والأداء الاقتصادي والتنموي المعروفة ومنها التخطيط لموارد المؤسسات (Enterprise resource planning) والاستثمار في الناس (Investing in people) والتميز في الأداء (Performance Excellence) إدارة الجودة الشاملة (Total quality management).

• تخليص الشركات النفطية من عبء العمالة الإسنادية وذلك من خلال حث الشركات وتشجيعها على التوجه نحو استئجار وشراء الخدمة (Outsourcing) والتخلص تدريجياً من أعباء العمالة الإسنادية، وربما من خلال إنشاء شركات فرعية تتكفل بالنشاطات غير الإساسية في مجال النفط (Non-core functions) ومن أمثلتها خدمات النقل الخفيف والثقيل مثلاً وأعمال الصيانة المدنية والطلاء الصناعي ومد الأنابيب واللحام وغيرها.

• الاستمرار في متابعة وتحديث دراسات المشاكل البيئية خاصة في المواقع المجاورة

لمناطق الإنتاج والتي تعرضت فعلاً لتأثيرات بيئية ضارة على مدى عقود.

• الاستثمار في الموارد البشرية بتكثيف التدريب وتطوير أسلوب التعليم المستمر وتحسين أداء المعاهد المتخصصة خاصة وأنه قد ظهر برهان عوائد ذلك الاستثمار من خلال استعادة تشغيل الحقول خلال فترة قصيرة نسبياً ومن خلال السيطرة على حرائق ضخمة في صهاريج التخزين بطواقم ليبية بالكامل.

تأمين القوة الكهربائية اللازمة:

• توفير قوة توليد كهرباء كافية بدون انقطاع لتقليل فاقد الإنتاج المترتب عن انقطاع الكهرباء.

• صيانة شبكات التوزيع ومحطات التحكم وتأهيل كوادر في عمرات التوربينات الغازية والمضاغط وتقنيات الحفر الأفقي، مع إمكانية التوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

• تحديث المحاكاة للمكامن النفطية لرفع نسبة الاسترجاع من الحقول الحالية.

حيث من المعلوم أن كمية النفط الخام الذي يتم استخراجها فعلاً بالكاد تصل نصف كمية النفط المكتشف الموجود بالمكمن وذلك لأسباب فنيه عديدة تتعلق بخصائص المكمن والصخور وخصائص النفط أيضاً، ونسبة النفط الخام الممكن إنتاجه فعلاً تسمى بنسبة الاسترجاع وهذه تعتمد على فهم الخصائص الجيولوجية للمكامن بما يحقق أعلى نسبة استرجاع ممكنة. على ذلك فإن فهم تلك الخصائص ومتابعة التغير فيها هي أساس الإدارة المثلي للمكامن النفطية.

ولهذا الغرض يتم استخدام تقنيات جديدة ومحاكاة مكمنية متطورة، فرفع نسبة الاسترجاع بمقدار 5 % مثلاً يعتبر إنجازاً هندسياً هاماً فهو يعني زيادة الإنتاج المتحصل عليه من نفس المكمن. لذا يتوجب أن تحظى الدراسات المكانية والكوادر الهندسية المتخصصة في هندسة المكامن ونمذجة سلوكها ومحاكاته بتطبيقات الحواسيب الحديثة أمراً يستحق اهتماماً كبيراً، وهذا يمكن أن ينعكس في زيادة كمية النفط التي يمكن الحصول عليها من حقول مكتشفة أصلاً وتغني عن تجشم تكلفة استكشافات جديدة ذات مخاطر.

توطين أكبر قدر من تكلفة البرميل:

• رفع مساهمة القطاع الأهلي في توفير الخدمات الإسنادية للقطاع النفطي والاضطلاع بأعمال المقاولات وصولاً إلى ممارسة العمليات النفطية الأساسية، مع إعطاء الأولوية للشركات المحلية وإعادة تأهيلها وتحريرها من القيود، وينتظر أن يؤدي ذلك إلى عدم اقتصار مردود النفط والغاز على الإيرادات النقدية وذلك برفع نسبة المكون المحلي وتقليل التكلفة عن طريق تكثيف استخدام العنصر الوطني للوصول إلى بناء القدرات وتراكم الخبرات لدى الشركات الوطنية في كافة مجالات العمليات النفطية.

• توجد مجالات عديدة للخدمات الإسنادية التي لا تتطلب تقنيات عالية ولا تمويل كبير وبالتالي تشجع القطاع الخاص (النقل ، أعمال صيانة الأنابيب واللحام والطلاء الصناعي، والصيانة المدنية والتكييف والطرق، والإعاشة، والطباعة والتصوير).

• أكثر الفرص هي النشاطات (التي تسند من الشركات النفطية إلى الغير Outsourcing) ويمكن أن يتكفل بها القطاع الأهلي وتأخذ شكل مشاريع صغرى ومتوسطة وتكون قرب المركبات الصناعية الرئيسية (مثل البريقة، رأس لانوف طبرق، الزاوية، الزويتينه) وبالتالي تمثل تنمية لمناطق الجوار السكاني لمواقع الإنتاج والتصنيع وهي كذلك بمثابة عدالة اجتماعية في التنمية المكانية والتدريب وتطوير الموارد كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع النفطي.

• نعلم أنه خلال أية فترة اضطراب يختل فيها الحضور الأمني، فإن فرص نجاة معدات الشركات وإنشاءاتها أو مخاطر نهبها سيعتمد كثيراً على العلاقة التي كانت الشركة قد أرستها مع محيطها السكاني صداقة أو نفوراً. وبسبب ما درجت عليه العديد من الشركات النفطية من إغفال لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه محيطها وبيئة عملها وجوارها السكاني وما تعانيه تلك المناطق من ضائقة البطالة، فقد أسهم هذين الأمرين في مشاكل عديدة لتلك الشركات خلال فترة الاضطرابات ما بعد ثورة 17 فبراير.

• توفير فرص نجاح المشاريع الصغرى في مناطق الجوار للمواقع الإنتاجية والصناعية، سيستدعي وجود مراكز تدريب في تلك المناطق (جامعة النجم الساطع كمثال)، وتنشيط حاضنات الأعمال في المدن المجاورة مثلاً وإجراءات الإقراض الميسر... ألخ.

• يمكن للشركات النفطية أن تقلل تكلفة العديد من الخدمات والأعمال الإسنادية الخدمية التي تحتاجها المواقع الإنتاجية والموانئ وذلك بالمساهمة في تنمية موردي الخدمات من مناطق الجوار السكاني كمرسى البريقة ومرسى الحريقة والزويتينة وراس لأنوف والسدرة والزاوية ومليتة. لعله من ضمن المسؤوليات الاجتماعية للشركات أن تعطي أفضليات نسبية في التعاقد مع المبادرات المحلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة للجوار السكاني (تدريب مجاني أو مدعوم من الدولة بجامعة النجم الساطع مثلاً أو مركز الزاوية أو جامعة طبرق، إعفاءات ضريبية....).

• هذه السوق الداخلية يمكن أن تسهم في تطوير مناطق الجوار النفطي كمواقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في مجالات أعمال عديدة بدءاً بالخدمات الإسنادية للقطاع النفطي، وسيكون من المفيد أيضاً – في هذا الصدد – تبني مشاركة نشطة لقطاع النفط في إنجاح أعمال حاضنات الأعمال في مناطق إنتاج وتصدير النفط والغاز مثل اجدابيا والبريقة وطبرق والزاوية وصبراتة على سبيل المثال.

• اختيار وتصميم برامج التدريب السريع (Competence based Accelerated training) مع وضع معايير اختيار وقبول المتدربين وتقييم تحصيلهم وانضباطهم، وذلك للاستفادة – بقدر الإمكان –من العمالة غير الماهرة التي نسبت وعينت في شركات القطاع تحت الضغط الاجتماعي للبطالة.

وفي هـذا الخصوص يمكن استغلال القدرة المتاحة في مراكز ومعاهد التدريب والجامعات القريبة من مناطق الإنتاج والتصدير واعتماد مستويات تدريب متدرجة في المجالات الحرفية والخدمية التي تحتاجها مواقع الإنتاج النفطي مع ربط المناهج والتدريب العملي مع المنشآت الصناعية المجاورة.

• لجم الإنحدار في معدل الإنتاج يتطلب استثمارات ليست بالقليلة، بعد اكتشاف حقل من الحقول ووضعه على الإنتاج فإن الكمية المتحصل عليها ستتميز بانحدار قد يصل إلى 10 % سنوياً، وفي مثل هذا الوضع، ربما يمكن لجم الإنحدار السنوي المعتاد في مستوى الإنتاج بتحسين أداء الشركات بغية دعم القدرة الإنتاجية والمحافظة على معدل الإنتاج في نفس المستوى، وهذا يتطلب استثمارات ليست بالقليلة، وبإعتبار أن تكلفة الإنتاج في ليبيا بالمقارنة مع تكلفة الإنتاج في عدد كبير من الدول المنتجة من خارج أوبك، ما تزال في مستوى جاذب للاستثمارات إذا ما توافرت الظروف الأمنية والسياسية المستقرة.

لهذا يمكن السعي الحثيث لتحديد الاحتياطيات والمؤملات وتوفير المعلومات في أقصر وقت ممكن مع الاستمرار في تحديث دراسات الاحتياطيات والمؤملات لتحديد القدرة الإنتاجية القصوى وهو الأمر الذي يوجب انهاء أعمال الاستكشاف في كافة الأحواض الرسوبية وعرض القطع والمناطق غير المستكشفة التي يصعب استكشافها من قبل الشركات الوطنية خاصة تلك التي تتميز بمخاطر عالية.

الشراكة والتعاقدات:

أما رفع الإنتاج إلى المستويات الممكنة القصوى مع استكشافات جديدة وتطبيق واسع لتقنيات الاسترجاع الإضافي لرفع نسبة الاسترجاع، فهذا يتطلب تمويلاً كبيراً وتقنيات متقدمة، وكلا هذين الأمرين يستدعي النجاح في مساعي الشراكة مع الغير ممن يمتلك التقنية ويقْدِم على الاستثمار دون ضرورة التقيد بنوع واحد من التعاقدات. في هذا الشأن ليس هناك ضير من استخدام أنواع مختلفة من الاتفاقيات (مقاسمة، مقاولة، اتفاقيات خدمات) بما يتوافق مع الحالة.

وإذ توجد في هذا الشأن بدائل وخيارات عديدة، وكما أن لقطاع النفط تجربة سابقة في استخدام بعضا من نماذج التعاقد والشراكة، لذلك يتوجب تقييم تجربة القطاع السابقة وما استخدم فيها من أشكال للتعاقد والشراكة مع الاستعانة بتجارب البلدان الأخرى للوصول إلى أكثر نمادج التعاقد ملاءمة ونجاعة، مع مراعاة استخدام عدة نماذج للتعاقد حسب الأحوال المختلفة لمناطق الاستكشاف أو لطبيعة المكمن.

في هذا الصدد فإنه سيكون من المهم بناء كوادر مقتدرة للتفاوض على القواعد التي تستخدم في حكم تلك الشراكة وأشكال التعاقد بما لا يفرط في السيطرة السيادية على موارد الدولة النفطية ويقلل من محاذير انكشاف المعلومات التفصيلية

الخاصة بالاحتياطيات للغير.

التطوير والاسترجاع الإضافي:

أكدت المؤسسة الوطنية للنفط على الحاجة إلى تطوير تقنيات الاسترجاع الإضافي في الحقول المتقادمة، واستهدف البرنامج رفع القدرة الإنتاجية بمقدار775000 برميل في اليوم. وأعلنت المؤسسة في 2009 عن برنامج تطوير وإعادة تأهيل لعدد من حقول النفط والغاز التي يمكن رفع قدرتها الإنتاجية. وأكبر الإضافات المتوقعة التي تصل في مجملها إلى ثلاثة أرباع مليون في اليوم، كانت مخططة لحقول (الواحة) و (النافورة أوجلة الموحد) و (حقل الفيل)، غير أن خطط متابعة برنامج الاسترجاع الإضافي المعزز تم تأجيلها بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة بسبب نقص التمويل.

أ	ب	ج
• النشاط المعتاد لإستكشاف وإنتاج النفط والغاز • بيع النفط والغاز خام • لجم الانخفاض في القدرة الإنتاجية ورفع معامل الاسترجاع. • مستوى التصنيع منخفض في حدود التقنية المتاحة والتمويل المحلي. • الاستنضاب وفق حاجة البلد من الإيرادات لتمويل برامج التنمية. • من السهل إدارة الإيرادات واستغلال أية أموال فائضة. • متغيرات أحوال الاسواق العالمية للنفط الخام والغاز يسهل متابعتها والاستطلاع المستمر للمؤشرات والاتجاهات. • تحقيق الإيرادات التقليدية والعوائد لا يستغرق وقتاً. • مستوى الإيرادات يتوافق مع أسعار المادة الخام المتمثلة في النفط والغاز. • مستوى التقنية المطلوب متاح ومألوف. • لا توجد تعقيدات في أشكال ونماذج التعاقد على البيع. • الخبرة بسوق النفط الخام وتسويقه دولياً متوفرة حيث أن المشترين والزبائن معروفون وهناك سابق خبرة معهم.	• التوجه الكثيف إلى تصنيع النفط والغاز والتوسع في خلق القيمة المضافة داخلياً وبما يؤدي إلى توسيع فرص العمل أمام الشباب الليبي • اجتذاب المستثمرين والتقنية وخيارات التعاقد وتجارب البلدان الأخرى. • مستوى الإيرادات يمكن أن يزيد كثيراً بفرق سعر المادة الخام عن سعر المادة المصنعة. • مستوى التقنية المطلوب غير متاح ويتطلب شريك أجنبي وترخيص. • اجتذاب واختيار الشريك الأجنبي يتطلب مهارة وخبرة بأنواع ونماذج التعاقدات ودراية وافية بتجارب البلدان الأخرى. • الخبرة بسوق منتجات التصنيع وتسويقها دولياً قليلة مع محدودية المعرفة بالزبائن المحتملين. • هناك حاجة لكوادر مقتدرة بخبرة عالية لدراسة سوق منتجات التصنيع النفطي واستطلاع أسواقه وشرائحه وإيجاد نوافذ للدخول إليها واستغلال ميزة المقارنة من حيث الموقع الجغرافي أو الجودة أو السعر أو منفعة أخرى متبادلة الخ. • متغيرات أحوال الأسواق العالمية لمنتجات التصنيع النفطي تتسم بالتشعب وتتطلب كوادر خبيرة ومقتدرة للاستطلاع اليقظ المستمر للمؤشرات والتنبؤ بالاتجاهات. • من غير الصعب إيجاد شراكة دولية لتطوير واستثمار الطاقة الشمسية مثل ما يدعي مشروع الطاقة المتجددة عبر المتوسط (TREC)	• تقليل اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط وتشجيع القطاع الخاص. • مشاريع المسؤولية الاجتماعية لشركات النفط (CSR) • تنمية مناطق الجوار السكاني لإنشاءات ومواقع الإنتاج هذا البديل الذي يهدف إلى تقليل اعتماد اقتصاد البلد على ريع النفط والغاز في المدى الطويل، يمكن أن يخفف عبء الهياكل والعمالة المتضخمة في شركات القطاع غير أنه في ذات الوقت يتيح فرص العمل الخاص في شكل مشاريع صغرى ومتوسطة في مناطق جوار إنتاج وتصدير النفط . • توجد مجالات عديدة للخدمات الإسنادية التي لا تتطلب تقنيات عالية ولا تمويل كبير ولا إدارة معقدة وبالتالي تشجع القطاع الخاص (النقل الخفيف والثقيل، أعمال صيانة الأنابيب واللحام والطلاء الصناعي، والصيانة المدنية والتكييف والتبريد والمباني والطرق، والإعاشة، والطبع والتصوير. الخ . • أكثر فرص تلك النشاطات (تسند من الشركات النفطية إلى الغير Outsourcing) يمكن أن تأخذ شكل مشاريع صغرى ومتوسطة ستكون قرب المركبات الصناعية الرئيسة (مثل البريقة، راس لا نوف طبرق) وبالتالي تمثل تنمية لمناطق الجوار السكاني لمواقع الإنتاج والتصنيع وهي كذلك بمثابة عدالة اجتماعية في سياق التنمية المكانية والتدريب وتطوير الموارد البشرية كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع. • توفير فرص نجاح المشاريع الصغرى في مناطق الجوار للمواقع الإنتاجية والصناعية؛ سيستدعي وجود مراكز تدريب في تلك المناطق (جامعة النجم الساطع كمثال) وتنشيط حاضنات الأعمال في مدينة اجدابيا مثلا والإقراض الميسر.

سابعاً – مشاهد إعادة الإعمار بعد النزاعات المسلحة:

إن تبعات الحرب والنزاع لا تنتهي عند فقدان الأرواح البشرية فحسب حيث أن توقف عجلة المعيشة والعمل لا يقل خطورة عن موت الضحايا، فهدم الدور المؤسسي للدولة وتهديد قدراتها المادية والإدارية في مواجهتها لتحديات الاستجابة الآنية لآثار الحرب والنزاع سيزيد من الضحايا بشكل غير مباشر وذلك بتردي جودة الخدمات بأنواعها للمدن المتضررة والذي بدوره يمد من أمد مرحلة التعافي ويزيد من معاناة المواطن، ناهيك عن إمكانية تجدد النزاع وعودة الحرب من جديد.

إن السعي وراء الحلول الناجعة في عملية إعادة البناء والإعمار يحتاج بشكل جوهري وبنيوي إلى تبني إستراتيجيات واضحة وحازمة لمواجهة هذه الحالة الاستثنائية من العمل والبناء، ورسم ملامح هذه الإستراتيجيات من منطق تعيين التحديات الماثلة أمام هذه العملية وتعيين الركائز الرئيسية لها في الحالة الليبية.

من الواضح أن دراسة الأمثلة الحسنة واستيفاء الدروس من تجارب الدول التي مرت بهذا النوع من التحديات في إعادة بناء وإعمار المناطق المتضررة من الحرب، سيضيف الكثير إلى تحديد وتعيين المرتكزات التاريخية والخبرة لأية محاولة لإعداد الإستراتيجية في ليبيا، ولضمان الوصول إلى أعلى مستويات الرضى والكفاءة في عملية إعادة البناء يجب تعيين عناصر رئيسية تساعد على استدامة هذه الإستراتيجية والتي يجب أيضاً أن تتسم بالشمولية في اشراك كل أصحاب المصلحة مع سمة المرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة لكل مشاريعها. يعتبر دور مرحلة الاستجابة الآنية لأضرار الحرب والنزاع هو الخطوة الأولى في تأسيس إستراتيجية تلبي الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد، وإهمال سرعة وآنية هذه العملية سيؤثر بشكل مباشر على كل مخرجات عملية إعادة البناء، ولذلك كان لزاماً أن تتصدر الاستجابة المراحل الأولى من إستراتيجيات إعادة البناء والإعمار.

الدور الأكبر في إنجاح هذه الإستراتيجية يقع على الإرادة السياسية في تشكيل بيئة تساند وتساعد على الوصول إلى الأهداف المرجوة وتراقب وتحاسب بحزم وعدل وشفافية كل الأطراف المنخرطة في إعادة البناء وتعمل على ترسيخ فكرة المسؤولية الجماعية في العمل والدعم والمشورة في كل مراحل هذه الإستراتيجية، والخطوات العملية لذلك يجب أن تبدأ من الواجب الإنساني للدولة تجاه من تضرر مروراً بالحق الدستوري والقانوني والمجتمعي والتي في مجملها تحتاج إلى العمل المستمر في دسترة الحقوق وتشريع وتقنين كل ما تحتاج إليه هذه المرحلة الاستثنائية من غطاء التوسع والتنوع في المشاريع التي ستصاحب عملية إعادة البناء والإعمار في ليبيا وسيجعل من عملية التعاقد بالطرق التقليدية المعتادة في ليبيا أمراً ليس باليسير، ناهيك عن القصور المرتقب في نوع وشكل العقود التي لا تتماشى والنمط المستعجل والضروري لكل المشاريع

وإعادة البناء بعد الحرب، و لذلك برزت ضرورة إعادة النظر في أساليب وإستراتيجيات التعاقد الحكومي في هذه المناطق المتضررة على الأقل، وفتح باب التنوع والإبداع في الصفة التعاقدية لأطراف البناء، والتي تضمن المرونة والقدرة على التكيف في الوصول إلى تلبية احتياجات السكان من هذه المشاريع وربحية الأطراف التجارية المتعاقدة إما بالتصميم والدراسة أو التوريد أو التنفيذ وصولاً إلى الهدم والتخريد.

ثامناً – مشاهد الموارد البشرية:

العمل هو حق وواجب وطني، يفرض على الأجهزة التنفيذية في الدولة ومنظمات المجتمع المدني والفاعليات الاقتصادية وخبراء الاقتصاد والتنمية والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين أن يعملوا معاً في إطار جهد مشترك على إعداد السياسات ووضع الآليات التنفيذية المناسبة لتوسيع فرص العمل المنتج والمناسب لأبناء الوطن القادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عن العمل، آخذين في الإعتبار، أن الغالبية العظمى من الأعداد الكبيرة التي تم تنسيبها للجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام في السنوات الأخيرة، وكذلك الباحثون عن عمل، هم من فئة الشباب الداخلون الجدد لدنيا العمل، ومن منطلق التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة، ومن دواعي الضرورة التنموية وتعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي لأبناء المجتمع، يتوجب إيجاد أفضل السبل والوسائل التي تضمن تحقيق التوظيف الاقتصادي المنتج لأولئك الأفراد، ولكل ما هو متاح من الموارد البشرية الوطنية، ولا يتحقق هذا إلا من خلال إعداد وتنفيذ خطة إستراتيجية واضحة تبنى برؤية مستقبلية تأخذ في الحسبان حالة وخصائص قوة العمل الوطنية ومعتمدة علي بعض الأهداف الهامة، كتعزيز التنمية البشرية ونشر المعرفة وتوسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المهارات والخبرات، وكذلك تعزيز جهود نقل المعرفة وتوطينها في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة والحد من معدلات التسرب وتطوير برامج تدريب القوى العاملة المحلية وتأهيلها معرفياً وتقنياً بما يواكب المعارف والتقنية الحديثة، وإعادة هيكلة المنظومة التعليمية والتدريبية بما يتفق واحتياجات سوق العمل في عصر العولمة وتقنية المعلومات والاتصالات.

إن الإطار العام للخطة هو وضع تصورات وتطبيقات جديدة لسياسات التوظيف والإدارة العامة وسوق العمل والاستخدام وتخطيط القوى العاملة، بحيث تتفادى الأساليب التقليدية الماضية التي عملت على تكديس العمالة الوطنية في إدارات الدولة والمنشآت المملوكة من قبل المجتمع، انطلاقاً من النظرة إلى قطاع الخدمة المدنية كمستودع لامتصاص فائض العمل وفق حسابات ظرفية للطلب الاجتماعي.

تاسعاً – مشاهد صحة الطفل:

المشاهد	الإجراءات التنفيذية.
المشهد الأول: التوفيق بين الوضع القائم والمستجد.	• تقديم إعانات نقدية وعينية للأسرة متوسطة الدخل والتي تعول عدد كبير من الأطفال. • توفير الأدوية المجانية للأطفال ولو بأصناف معينة منها. • وضع برامج توعوية للرضاعة الطبيعية وتشجيعها وإعطاء منح ودعم مالي وهدايا تشجيعية للمرأة المرضعة لأكثر من ستة أشهر. • رفع كفاءة العناصر الطبية والطبية المساعدة. • رفع كفاءة المعلمين والمدربين. • نشر الوعي الصحي والعمل على تنفيذ برامج التوعية والتثقيف الصحي. • توفير الإمكانات اللازمة للصحة والتعليم والثقافة الخاصة بالطفولة وتقديمها بصفة مجانية.
المشهد الثاني: إصلاح الوضع القائم	• تطوير التعليم وتدريب المعلمين ورفع كفاءتهما. • إدخال وسائل التعليم الحديثة. • تطوير الصحة والعمل الاجتماعي وتوفير وسائل الترفيه للأطفال وتدريب العاملين في مجال العمل الصحي والاجتماعي والثقافي ورفع كفاءتهم. • توفير الإمكانات اللازمة للصحة والتعليم والثقافة الخاصة بالطفولة.
المشهد الثالث: التغيير الجذري	• تطبيق التأمين الصحي وإلزام الدولة بتغطية نفقات علاج الأطفال مجاناً. • تطبيق معايير الجودة على جميع المدارس والمرافق الصحية العامة والخاصة وقفل كل من لم تتوفر فيها المعايير المعتمدة من الجودة.

عاشراً – مشاهد مشاركة المرأة في التنمية:

إن إدماج المرأة في عملية التنمية الشاملة بشكل فعال يتطلب العمل الجدي على إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في عملية التنمية والتخطيط لها. وفي هذا السياق يمكن تحديد مجموعة من المشاهد لمواجهة عراقيل وتحديات التنمية وتعزيز الفرص المتاحة:

المشهد الأول: من الأهمية القصوى في هذه المرحلة إنشاء مركز دراسات المرأة الليبية ليكون مظلة علمية أكاديمية في ظل فراغ مؤسساتي كبير، يختص ويعنى بالمرأة في مرحلة انتقالية مهمة لبناء دولة المواطنة والمؤسسات. المركز يكون أساساً مؤسسة علمية أكاديمية مستقلة تعنى بالبحث العلمي والنشر والاستشارات في قضايا المرأة، ويمثل المرجع الأساسي لكل الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة، وتوفيرها للباحثين والمهتمين والمؤسسات المختصة بموضوعات وقضايا المرأة، وإجراء البحوث والدراسات والمسوح، وعقد المؤتمرات والندوات، وإعداد التقارير

والاستشـــارات، ورسم السياســـات لخطة وطنية إســـتراتيجية للنهـــوض بالمـــرأة وتقديمها لصناع القرار المعنيين بتمكين المرأة مجتمعياً واقتصادياً، ويكون المركز أيضا منبراً خطابياً يعمل على تعزيز الوعـــي بقضايا المرأة من خلال برامج متعددة بما يضمـــن العدالـــة الاجتماعيـــة، ويخلـــق قيادات مجتمعية للنهوض بالنساء وهذا يعتبر دعماً للعمل الوطني، ولأهمية دور المرأة كشريك أساسي في الجهود التنموية.

المشـــهد الثاني: كما تطفو على الســـطح أهمية بنـــاء الوعي الذاتي عند المـــرأة، ويعد ذلك عملية أساســـية للتغيير الحتمي للمفاهيـــم الخاطئة التي تكونهـــا المـــرأة عـــن نفســـها، وعـــن حقوقها، ومسؤولياتها لكي تمارسها كرصيد بشري يسهم فـــي تنمية المجتمع. ولتوضيـــخ الأدوار المختلفة التي بإمكانها أن تمارســـها كإنسان وتتفوق فيها ضمن عملها وأدائها جنباً إلى جنب مع الرجل.

المشـــهد الثالث: تعزيز القوانين والتّشـــريعات الممكّنـــة للمـــرأة والدّاعمة لحقوقها فـــي التّعليم والعمل والمشاركة المدنيّة والسّياسيّة وفي اتّخاذ القرار وحمايتها من كافّة أشـــكال العنف، ووضع السياســـات الكفيلة بتشـــجيع المرأة على دخول جميـــع أنواع العمـــل والوظائف ضمن النشـــاط الاقتصـــادي، واعتمـــاد آليات محـــددة وواضحة تســـاعد المرأة في الوصول إلى مواقع صنع القرار وعلـــى جميع الصعـــد (الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياســـية).والعمل علـــى تأميـــن الخدمـــات والمســـتلزمات التي تمكن المـــرأة من الجمع بين مسؤولية الأسرة ومسؤولية العمل، والمقصود هنا تأمين خدمـــات الرعـــاية الاجتمـــاعية والصحية والثقافية للأم والطفـــل، وتوفير البدائل التي تحل محـــل المرأة فـــي الأعمـــال المنزليـــة، مثل دور الحضانـــة ورياض الأطفال التـــي ترعى الأطفال خلال فترة عمـــل الأم. مع التأكيـــد على أهمية تضميـــن القوانين ولاســـيما قوانيـــن العمل مواد لحماية المرأة من الاستغلال في أماكن العمل مما يشـــكل بيئة آمنة لدخول المرأة في عملية التنمية وزيادة نســـبة الانفاق على برامج تمكين المرأة، بغية زيادة وعي المرأة.

المشهد الرابع: مراجعة نظام التعليم والتدريب والتأهيـــل في أبعاده الكميـــة والكيفية، بما يعزز نوعيـــة التعليم ويحكـــم العلاقة بيـــن مخرجاته واحتياجات ســـوق العمل، والعمـــل على تعزيز المقررات المدرسيّة والأنشطة الثقافية والتوعوية داخل كافة المؤسســـات التعليميـــة لبناء أجيال جديـــدة متمكنـــة من ثقافـــة المســـاواة الواعية بحقوق المرأة وبحقوق الإنســـان عامة، والعمل على ضمان تجدد هذه المقررات الدراســـية عبر كافّة مراحل المســـار التعليمـــي. كما يجب أن تعزز بأنشطة داخل المدارس لتعزيز المساواة.

بالإضافة إلى العمل على بناء آلية محددة للقضاء علـــى الأميـــة وخاصـــة التقنيـــة منهـــا.

وأخيـــراً يجب التأكيد على أن هناك ارتباط وثيق بيـــن التمييـــز النوعـــي وثقافة المجتمـــع وقيمه، فالتمييـــز النوعي يتعلق بثقافـــة المجتمع وعاداته وقيمـــه التي لابد من تغييرها وذلك لكي تتحقق الحدود الدنيا للمســـاواة، فنحـــن بحاجة ملحة لإثراء الوعي العام بحقوق المرأة في ليبيا وبحيثية تتـــلاءم مع قيمنا وديننا الإســـلامي، والعمل على تنميـــة المجتمع ومعتقداته وهـــو المنطلق الفعلي لضمـــان عدم التمييـــز النوعي، ولابـــد من تغيير بنيوي يغير العقلية الســـائدة في المجتمع الليبي، عقلية الإيمان بالتفوق الذكوري ودونية النســـاء. ولن تستطيع المرأة وحدها دون تكاتف وتعاضد

كل أطراف المجتمع معها أن تغير الكثير من واقعها الذي تؤطره الأنماط الاجتماعية التقليدية لدورها وهنـــا يبرز الدور المحوري والجوهري للمنظمات الأهليـــة ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المساواة وتقليل الهوة بين الذكور والإناث.

الحادي عشر– مشاهد الشباب وتحديات التنمية:

الإستراتيجية المطلوبة لكيفية التعامل مع مشكلات الشباب في الحاضر ومستقبل	
عناصر الإستراتيجية	ماهية العنصر
1 – البيانات والمعلومات الإحصائية	ضرورة العمل على إيجاد قاعدة بيانات خاصة بالشباب وتوجهاتهم واهتماماتهم، ومشكلاتهم التي يعانون منها.
2 –التجنيد خارج الإطار الشرعي	تجنب سياسة عسكرة الشباب، وايقاف حملات تجنيد الشباب (بالمجموعات المسلحة الخارجة عن القانون والشرعية) والعمل على إخراجهم من معسكرات الجماعات المسلحة وفتح مجالات العمل المدني الإنتاجي أمام الشباب الباحثين عن العمل، وعودة من هم في سن التعليم للمؤسسات التعليمية لاستكمال تعليمهم.
3 – تحديد مشكلات الشباب	تحديد المشكلات التي يعاني منها الشباب في ليبيا المتمثلة في (الزواج، السكن، العمل، التعليم، قضاء وقت الفراغ والترويح، المواصلات).
4 – تحديد مسئوليات الإجهزة ذات العلاقة	تحديد المسؤوليات على المستوى الأهلي والرسمي، ووضع آليات تنفيذية يتم من خلالها تقسيم المشكلات على مؤسسات الدولة الرسمية كل في مجالها. فمثلاً مشكلة البطالة والعمل تسند إلى وزارة العمل والتأهيل وهي التي تضع الإستراتيجية المناسبة لمعالجة هذه المشكلة من خلال الإعداد والتأهيل الجيد ووضع سياسات كفؤة للتوظيف.
4 – الدعم المالي لبرامج الشباب	ويعني توفير التغطية المالية اللازمة للإنفاق على الخطط المرسومة لمعالجة مشكلات الشباب.
5 – البرمجة الزمنية لخطط وبرامج الشباب	تحديد المدى الزمني لتنفيذ كل خطة من خطط الإستراتيجية العامة.
6 – الخبرات الاستشارية	توفير ودعم الخبرات المخططة والمنفذة للخطط الموضوعة.
7 – آليات التنفيذ	تحديد آليات التنفيذ وتتمثل في أن كل جهة تتولى بالتعاون مع المنظمات المدنية (الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية الخيرية الحقوقية) والشركات العاملة والقطاع الخاص الذي ينبغي أن يلعب دوراً هاماً في التشغيل والتوظيف مستقبلاً حتى يخفف العبء الواقع على كاهل الحكومة.

الثاني عشر- مشاهد شبكة الأمان الاجتماعي:

• العمل على تقوية شبكة الأمان الاجتماعي بما يتماشى مع التغيرات التي طرأت على المجتمع وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات التي تقدم الخدمات والرعاية.

• زيادة الرقابة وتفعيل القوانين الوطنية وربطها بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة في إطار ذوي الإعاقة والمرأة والطفولة وعلاقات العمل، الخ.

• النأي بشبكة الأمان الاجتماعي عن التجاذبات السياسية وتوحيد مؤسساتها.

• وضع إستراتيجية وطنية تشارك فيها كافة المؤسسات التي تحويها شبكة الأمان الاجتماعي تكون ذات أبعاد وأهداف ورؤى وطنية واحدة.

• مراجعة الفئات الهشة والشرائح الضعيفة والطبقات المهمشة في المجتمع وإضافتها إلى شبكة الأمان الاجتماعي على أن يتم تأهيلهم والاستفادة من طاقاتهم الإيجابية.

• مراجعة ودراسة جدوى المشاريع الاستثمارية التي تقوم عليها شبكة الأمان الاجتماعي بما لا يشكل عبئاً على الخزانة العامة للدولة.

• ضرورة تحديد معالم هذه الشبكة على المستوى الوطني والعمل على إبرازها بالشكل الذي تحسس تلك الفئات المهمشة والضعيفة بوجودها وبأنها تشكل رافداً لهم في الحياة.

• مواكبة أهداف الشبكة لكافة المؤشرات الدولية المطروحة على نطاق كوني والاستفادة من تلك المؤشرات في الرفع من مستوي الخدمات والرعاية.

• التدريب المستمر لكل العاملين في شبكة الأمان الاجتماعي وتمكينهم من الوصول إلى كل جديد في مجال تقديم الرعاية والخدمة الاجتماعية وبجودة عالية.

الثالث عشر- التعليم والتنمية:

وبما أن التعليم ونوعيته هو القاعدة الصحيحة لتعزيز جهود التنمية المستدامة، فلا تنمية بدون تعليم جيد ولا تعليم جيد بدون نوعية قادرة على قيادة جهود التنمية الشاملة والعبور بها إلى الأهداف المنشودة، ومن هذا المنطلق، فإن تجديد وتحديث العملية التعليمية مع المحافظة على المكاسب الكمية يتطلب مشروعاً وطنياً للتخطيط الكيفي مدعوماً سياسياً واجتماعياً، وذلك بالاعتماد على:

أولاً: تحديد أكثر وضوحاً للأهداف التعليمية والتدريبية لمختلف مراحل التعليم انطلاقا من التسليم بأن مراجعة جودة وكفاءة التعليم هي كيفية دينامية تتغير وتتغير معها معاييرها بتغير الزمن وظروفه، فإن ما نعتبره تعليماً جيداً في الماضي حتما لا يكون كذلك في إطار متغيرات الحاضر في مجتمع يقوم على المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات.

ثانياً: وضع تعريف لأرجح العوامل التي تؤثر في الكفاءة التعليمية للنظام التعليمي في ليبيا، وإعطاؤها أوزاناً مختلفة من أجل توفير متطلبات مواجهتها.

يتم تحديد تلك العوامل المرجعية من خلال تنفيذ مسح وطني مصغر بالعينة على مستوى المناطق (التوزيعات الإدارية) والتوزيعات الجغرافية لتقييم مدخلات وعمليات النظام

التعليمي، وفرز الأكثر أثراً على الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية، علماً بأن مثل هذا المسح على النطاق الوطني لم ينجز حسب علمنا إلى حد الآن.واعتماداً على ما ذكر سلفاً فقد تم بلورة مقترحات لعدد من المشاهد لتطوير النظام التعليمي الليبي، عوضاً عن الاكتفاء بمشهد واحد يحكمه هدف جزئي أو مجموعة معينة من الأهداف دون غيرها. ولا شك بأن ترجمة هذه المشاهد المقترحة إلى واقع تخطيطي في إطار الخطة الإنمائية القادمة يستوجب اختبارها عن طريق بناء النماذج والاختيار بين أوزانها وصولاً إلى مكونات البديل الأفضل والأكثر ملاءمة.

المشاهد المقترحة لتطوير المنظومة التعليمية	
المشهد الأول	أعطاء الأولوية للتوسع الكمي في مراحل ما بعد التعليم الأساسي وبشكل خاص التعليم والتدريب المتوسط التقني والمهني.
المشهد الثاني	التأكيد على جودة التعليم بأبعادها المختلفة ومواكبة المدرسة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الحديثة واستهداف أكبر قدر منها في أقصر مدة في ضوء الإمكانيات المتاحة بصرف النظر عن حجم هذا التعليم.
المشهد الثالث	وضع الأولوية من الاحتياجات من القوى العاملة الوطنية، وتوجيه التعليم النظامي وغير النظامي (التدريب) لتلبية هذه الاحتياجات في أقصر مدة ممكنة.
المشهد الرابع	حصر الأولوية على ترشيد الإنفاق والتركيز على كلفة النظام التعليمي بقصد تخفيضها عن طريق حساب التكلفة والفاعلية واسترداد بعض التكاليف واستخدام المستجدات واستبدال سياسة التوسع الأفقي المشتت لبعض المستويات التعليمية، وذلك بهدف تخفيض الإنفاق ورفع العائد الاجتماعي، وتوجيه الجهد المالي لتحسين النوعية.

www.gia.gov.ly